مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

المدن المغربية زمن الحماية الفرنسية
لمحات من تاريخ مدينة سيدي قاسم

د. محمد الكرادي
أستاذ التعليم العالي
المدرسة العليا للتربية والتكوين – القنيطرة
جامعة ابن طفيل – المملكة المغربية

مُلَخّص

يتحدث المقال عن البدايات الأولى لتحول مركز "سيدي قاسم" بالمغرب إلى مدينة عصرية على النمط الأوروبي تزامنا مع دخول الحماية الفرنسية، وما رافق هذا التحول من تغيرات بنيوية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، جراء دخول المعمر الأوروبي واستغلاله للقطاعين الفلاحي والصناعي بدعم واضح من قبل الإقامة العامة الفرنسية ابتغاء إقحام المنطقة ومعها باقي المغرب في سياق اقتصادي رأسمالي عالمي، خاصة بعد اكتشاف البترول، وهو الشيء الذي ألقى بظلاله على الواقع الديموغرافي والاجتماعي للمنطقة، بظهور تمايز واضح بين المعمِر المتحكم في مقاليد السلطة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وبين المغربي الذي عاش على الهامش في أحياء مخصصة، مفتقرًا إلى جل الخدمات الاجتماعية التي تم استحداثها، ومجبرًا على العمل كأجير أو مياوم في ضيعات الأوروبيين أو مصانعهم، الشيء الذي كون بروليتاريا محلية همها الأساسي توفير قوت يومها، بعدما جردت من أراضيها الفلاحية، أو عجزت عن منافسة ضيعات المعمرين المجهزة بأحدث التقنيات العصرية، وهو ما ساهم في تعزيز روح الفردانية عوض الانتماء للجماعة والقبيلة التي شكلت مصدر فخر واعتزاز للساكنة طيلة قرون مضت.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٣ أبريل ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ١٠ مايو ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الاستغلال الفلاحي؛ البترول؛ الحماية الفرنسية؛ المدن المغربية؛ سيدي قاسم

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.286003

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد الكرادي. "المدن المغربية زمن الحماية الفرنسية: لمحات من تاريخ مدينة سيدي قاسم".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد السادس والخمسون؛ يونيو ٢٠٢٢. ص ١٤٠ – ١٤٨.

Corresponding author: mohamedelgraddi@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

لم تكن صيرورة التعمير بالمغرب زمن الحماية الفرنسية نتاجًا لتطور مجتمعي طبيعي كما يمكن أن يعتقد البعض، ولم ترتبط عضويًا بمسار تنمية اقتصادية متوازنة مزعومة، بقدر ما شكلت المدينة انعكاسًا مباشرًا لعنف التدخل الاستعماري في حياة الأرياف والمدن على حدّ سواء، كان من نتائجها الطبيعية تفكيك البنى السيوسيو-اقتصادية، جراء افتكاك الأراضي الفلاحية وإضعاف الزراعات المحلية مقابل إقحام زراعات أخرى مستحدثة موجهة نحو التصدير.

أحدثت هذه التحولات هزات عميقة في النسيج الاجتماعي المغربي لا تزال آثارها بارزة حتى الآن؛ فأمام إفقار سكان الأرياف وتزايد وتيرة المكننة أضحت البوادي مجالات طاردة لسكانها المضطرين إلى اللجوء نحو المدن المستحدثة وأطراف الحواضر الكبرى بحثًا عن عمل جديد يوفر حدًا أنى من العيش الكريم. فظهرت سلسلة من المدن العصرية على الطراز الكولونيالي استجابة لأغراض سياسية واقتصادية واجتماعية محددة بدقة من طرف منظري الحماية، مُغيرين بذلك حال الساكنة الفتية، بانتقالها قسرا من النمط التقليدي القائم على الجماعة والقبيلة إلى مجتمع فرداني عماده الأسرة النووية، بمختلف تمظهراتها الجديدة.

وإذا كانت عدد من الدراسات التاريخية قد تناولت التحولات الاجتماعية والاقتصادية للمدن المغربية زمن الحماية الفرنسية، فإن أغلبها ركز على المدن التقليدية والكبرى حال مدينة الرباط والدار البيضاء وفاس...إلخ، في إقصاء أو تجاهل للمدن الصغيرة والمستحدثة، مثل مدينة سيدي قاسم إلا في استثناءات نادرة، لذلك سنحاول في هذه الدراسة المركزة تسليط الضوء على الجذور التاريخية لمدينة سيدي قاسم، وكذا تتبع بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المدينة زمن الحماية الفرنسية.

أولاً: البدايات

تتميز سيدي قاسم عن باقي مدن منطقة الغرب بتوفرها على أقدم نواة حضرية تعود في أصولها إلى حوالي القرن السابع عشر قرب ضريح سيدي قاسم بو عسرية[1] الذي لا يزال صامدًا حتى الآن، ثم تعزز الوجود البشري بالمنطقة بعد إنشاء قصبة البواخر في فترة لاحقة بمحاذاة سوق الخميس، ما ساهم في تحول المركز الناشئ إلى قطب جهوي مبكر، قادر على توفير ثلاثة خدمات تتنوع بين ما هو روحي وعسكري واقتصادي[2]. غير أنه ومطلع القرن العشرين -تزامنا مع دخول الاستعمار الفرنسي- ستشهد سيدي قاسم ومعها باقي منطقة الغرب تحولات عميقة غير مسبوقة.

تعود بداية الاهتمام الفرنسي بمنطقة سيدي قاسم والغرب عامة إلى زمن تحرك القوات الغازية نحو العاصمة فاس ربيع سنة ١٩١١م، حيث اصطدمت جيوشها تحت قيادة الجنرال "موانيي" (Moinier) بمقاومة غير متوقعة من طرف قبائل الشراردة وبني احسن[3] كلفت العدو خسائر مادية وبشرية مهمة، وعلى رأسها مصرع الضابط "بوتي جون". وتكريمًا لذكراه أطلق اسمه على مركز "سيدي قاسم"[4] طيلة سنوات الحماية. استرعى اهتمام المستعمِر بعد دخوله إلى مركز سيدي قاسم مؤهلات المنطقة الطبيعية وموقعها الاستراتيجي الرابط بين محاور المدن التقليدية والمستحدثة بالجهة، وكذا إشرافه على عدد من القبائل الممتدة بين السهل والجبل، فتم سنة ١٩١١م تشييد حصن "بوتي جون" على منحدرات بودرعة (Bou-drâa) في وضعية مماثلة لقصبة البواخر على الجهة المقابلة لباب تيسرة[5].

وهكذا أخذت منطقة سيدي قاسم في التطور تدريجيًا لتتحول من تجمع بشري بسيط يمتد على مساحة هكتارات محدودة، إلى مركز ذو إشعاع مهم بمنطقة الغرب، يضم عددًا من المرافق الأساسية التي تستجيب لمظاهر الحياة العصرية وفق النمط الأوروبي، انطلاقًا من تشييد مركز تليغراف عمومي بقرار من المقيم العام مؤرخ بـ ٨ أبريل ١٩١٣م، افتتح يوم الثلاثاء ١٥ أبريل من نفس السنة[6]، بهدف تسهيل عملية نقل المعلومات زمن المقاومات المغربية الأولى. كما انطلق التفكير بإنشاء مركز للبريد سنة ١٩١٥ بميزانية ٣٢٠٩,٦١ فرنكا[7] خاصةً مع توافد أولى أفواج الأوروبيين الراغبين في استيطان أراضي الغرب الخصبة.

بموازاة ذلك، اتضحت ميزة سيدي قاسم الاستراتيجية مبكرا ليحولها المستعمِر إلى نقطة عبور محورية لشبكة السكك الحديدة المزمع إنشاؤها، فتم المصادقة في ١٨ مارس ١٩١٤م على قانون يقضي بإنشاء خط سكة حديدية رابط بين طنجة وفاس يمر عبر سيدي قاسم، منح ترخيص إنشائه لشركة فرنسية-إسبانية، انطلاقًا من الجزء الممتد من فاس نحو سيدي قاسم[8]. كما تمت الموافقة على إنشاء محطة لركوب المسافرين في ٢٧ يناير ١٩١٥م، عهد ببنائها لثلاث مقاولين فرنسيين وهم: (Marsy) و(Vivet) و(Tichane)[9]، بلغت مصاريف تشييدها سنة ١٩١٧م إلى حوالي ٣١٧٠٧,١٢ فرنك[10]، ما

يعكس أهمية هذه المحطة وتعدد تجهيزاتها، رغبة في تحويل سيدي قاسم إلى نواة عصرية قادرة على إغراء الأوروبيين المترددين في القدوم. وفي سياق متصل أقدمت سلطات الحماية سنة ١٩١٦م على الشروع في تشييد مستشفى خاص بالأهالي[١١] ابتغاء الحد من تفشي الأوبئة التي كانت لا تزال تفتك بمغاربة مطلع القرن العشرين، خوفا من انتقال العدوى نحو المستوطنين الجدد، هذا إلى جانب تطوير شبكة الطرق الفرعية تسهيلاً لاستغلال خيرات منطقة الغرب وسيدي قاسم على وجه الخصوص.

ثانيًا: الاستغلال الفلاحي

شكلت منطقة الغرب نقطة جذب وإغراء للكولون المزارعين، محتلة الرتبة الثانية في عدد المستوطنين سنة ١٩٢٣ بـ ٢٣٧ مستوطنًا بعد الشاوية بـ ٢٤٧ مستوطنًا[١٢]، ولم تكن أراضي سيدي قاسم استثناء داخل هذه المنطقة بل العكس تمامًا، حيث شكلت ممتلكات الشاردة الخصبة قبلة مهمة للفرنسيين الطامعين في الاستيطان. حيث دفع مناخ المنطقة المعتدل[١٣] وتنوع بنيتها التضاريسية إلى تنبؤ منظري الحماية بمستقبل زاهر لمركز سيدي قاسم الناشئ، فكتبت الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية سنة ١٩١٨م قائلة: "مقدر لقرية سيدي قاسم النمو بشكل سريع نتيجة تعاظم عدد الشركات الفلاحية بها"[١٤]. لم تكن أراضي الاستيطان بسيدي قاسم نوعًا واحدًا، بل أنواعًا ثلاث تبعًا لمساحاتها وأدوات الإنتاج المستعملة بها، وهي:

أراضي الاستيطان الصغير: كان هذا النوع من الاستيطان الأسرع انتشارا بسيدي قاسم، فبين سنتي ١٩١٦م و١٩١٨م تم إعداد أول تجزئة خصصت أساسا لزراعة الخضروات بمساحة قدرها ٤٩٠ هكتار، ضمت عشر قطع، أضيفت لها تجزئة جديدة بمساحة ٢٠٤,٩٠ هكتار بـ ١٥ قطعة سنة ١٩١٩ توزعت أساسًا بين الضواحي، ثم سرعان ما انضافت إليها تجزئة مشابهة امتدت على مساحة ٢٠٣,٢٢ هكتار، ضمت أربعة عشرة قطعة سنة١٩٢١[١٥]. هكذا ومع مطلع ثلاثينيات القرن الماضي ضمت منطقة الغرب وحدها حوالي ثلاثين تجزئة للاستعمار الرسمي، أهمها تجزئة "بوتي جون" بـ ٥٨ قطعة، من أصل ٣٩٩ قطعة هي مجموع أراضي الاستيطان بالمنطقة[١٦]، امتدت معظمها على المرجات المجففة أو في غدير البراري.

أراضي الاستيطان المتوسط: كان لهذا النوع من الاستيطان دور استعماري مهم، يهدف إلى تعزيز الاستقرار السكاني والحفاظ على الوجود الفرنسي- بالوسط القروي المغربي، ما يفسر الدعم الكبير الذي حظيت به هذه الأراضي من قبل إدارة الحماية، بتوفير أفضل شروط النجاح، عبر اختيار الأراضي قرب السكك الحديدية وتزويدها بالمعدات اللازمة[١٧]. شهدت سيدي قاسم إنشاء أول مستوطنة متوسطة في منطقة الغرب على الإطلاق تم بيعها بالقرعة -نتيجة الطلب الكبير- في ٢٤ شتنبر ١٩١٨[١٨]، وتألفت من ثمانية قطع تراوحت مساحتها ما بين ١٨٠ و٣٠٠ هـ، بسعر ١٥٠ فرنك للهكتار الواحد [١٩]. وفي ما يلي جدول يوضح مساحة هذه القطع الثمانية وثمن بيعها[٢٠].

القطعة	المساحة	ثمن البيع	القطعة	المساحة	ثمن البيع
١	١٨٠ هـ	٣٦,٠٠٠ فرنك	٥	٣٠٠	٤٥,٠٠٠ فرنك
٢	١٩٨ هـ	٢٩,٧٠٠	٦	٣٠٢	٤٥,٣٠٠
٣	٢١٠ هـ	٣١,٥٠٠	٧	٣٠٠	٤٥,٠٠٠
٤	٢١٠ هـ	٣١,٥٠٠	٨	٣٠٠	٤٥,٠٠٠

بيعت هذه القطع مقابل شروط محددة منها: وجوب اتباع المشتري الطرق الأوروبية في الاستغلال، وضرورة توفر المزرعة -بشكل دائم- على معدات حديثة لا تقل قيمتها عن ٥٠ فرنكا للهكتار الواحد، مع التزام المشتري بالإنفاق على ملكيته لمدة خمس سنوات، تخصص ثلثي المصاريف في مجال البناء بينما يوجه الثلث الباقي لاستصلاح الأرض وزرعها[٢١]. وفي سنة ١٩١٩، تم اقتطاع سبع قطع جديدة من أراضي الدولة بسيدي قاسم وزعت على المستوطنين[٢٢]، أضيفت لها خمس أخرى سنة ١٩٢٠م بمساحة ١٣١٠,٣٦ هكتار[٢٣]، خصصت أغلبها في بعض الزراعات التسويقية مثل الأشجار المثمرة والفواكه وتربية الماشية، إلى جانب الحبوب[٢٤]، كما يوضحه الجدول أسفله الخاص بتوزيع المستغلات الزراعية بسيدي قاسم إلى إلى حدود ١٩٢٥[٢٥].

القمح		الخوامض		السورغو		الفاصولياء	
المساحة بالهكتار	الإنتاج بالطن	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالطن	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالطن	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالطن
٤١,٢	٢١٩,٧	٢١	١٥٤,٣	٤١	١٦,٥	٩	٤,٧

لـم يحـترم معظـم المـزارعين الأوروبيـين شروط دفـتر الـتحملات، مما كـان يـؤدي في بعـض الحـالات إلى إلغـاء قطـع الأرض المعدة للاستعمار، كحالة الكولون "بول بانزي" فبناء على رأي لجنـة الاسـتعمار تقـرر إلغـاء بيـع قطعـة الأرض المعـدة للاستعمار المتوسط بسيدي قاسم في فاتح يناير ١٩٢٢ نظرا لعدم استقراره بالقطعة المخصصة، وعدم دفع القسط المالي الـذي حـل أجـل دفعـه[٢٧]، مـا يفسر انتقـال بعـض الملكيـات بالمنطقة من معمر إلى آخر طيلة سنوات الحماية، دون أن تصل إلى يد الأهالي.

الاستيطان الكبير: انتشر هذا النوع من الاستيطان في تلـك الأراضي غـير القابلـة للتجزئـة، إمـا بسـبب طبيعـة حيازتهـا الواسـعة ومـا تتطلبهـا مـن رأسـمال كبـير ابتغـاء تطويرهـا، أو بسـبب بعـدها عـن المركـز وقنـوات الاتصـال. شـهد هـذا الاستيطان توظيفًا مهما لليد العاملة الأهلية، وهو ما نتج عنه تحول اجتماعي عميق بين صفوف الشراردة، يتمثل في ظهور طبقة اجتماعية مغربية جديدة قوامها عمال زراعيون فقراء، فبعد فقدانهم لأراضي الگيش المتوارثة تحولوا إلى يد عاملة سهلة التوظيف ورخيصة التكلفة، إذ لم تتجاوز أجرة العامل اليومية فرنكا واحدًا أو اثنين، لتصل في وقت الحصاد إلى ثلاثة فرنكات أو خمسة مع الطعام في أفضل الأحوال[٢٧].

أما الفلاحين المغاربة الذين فضلوا التشبث بأراضيهم على صـغر مسـاحتها ومحدوديـة وسـائل إنتـاجهم فقـد دخلـوا في منافسـة مفتوحـة وغـير متكافئـة مـع ضـيعات الأوروبيـين العصـرية، وهـو مـا تؤكـده جريـدة السـعادة بقولهـا: "اسـتعمل الأوروبيـون بنـاحيتي الغـرب والـرباط سـماد الفوسـفاط الـذي يساعد على توسيع نطاق الفلاحة فاكتسبت النباتات من وراء ذلك قوة أعانتها على تدارك ما حصل في نموها من التعطيل بسبب انحباس المطر أو عدم انحباسها"[٢٨]، الشيء الذي دفع العديد من الأهالي إلى هجرة أراضيهم بعد يأسهم من مواصلة حرث الأراضي البوار واستبطان العداء لضيعات المعمرين التي احتكرت أهم القطاعات الخصبة، فبادرت سلطات الحماية مطلع العشرينات إلى إنشاء شركات أهلية فلاحية احتياطية، توزعت في عدة مناطق، حال سيدي قاسم، تلخص برنامجها في ثلاثة وظائف أساسية وهي: تقديم الدعم المالي والتقني والاجتماعي للفلاحين، وهو ما جعل من هذه الشركات الاحتياطية "بنكًا للفلاح وأداة لتحديث الزراعات، ومؤسسة للتبادل"[٢٩].

غير أن القروض النقدية التي قدمتها الشركات الأهلية ظلت محدودة القيمة، بمعدات لا تتجاوز بضع مئات من الفرنكات، وتحولت هذه المؤسسة إلى هيئة لا تسعى سوى إلى ذر الرماد في العيون[٣٠]، حيث أقدمت الشركة الأهلية لبوتي جون التي ضـمت موسـم ١٩٢٢-١٩٢٣م حـوالي ٤٨٠٦ عضـوًا عـلى تخفـيض الميزانية الإجمالية ببلاد الشراردة إلى ١٠٣,٠٠٠ فرنكا فقط، ما أثر سلبا على حجم القروض المقدمة التي لم تتجاوز ٥٥,٠٠٠ فرنك، وتم توزيع القروض التي تتراوح قيمتها بين ١٠٠ و١٠٠٠ فرنكا على ٢٧٠ مستفيدا فقط، وهو ما يمثل أقل من ٦% من مجموع عدد الأعضاء[٣١]. الشيء الذي يفضح تمييز الإقامة العامة في تعاملها بين الفلاحين الأوروبيين والأهالي، الذين توجهوا إلى المدينة بحثًا عن مصدر جديد للرزق بعيدًا عن حرث الأرض.

ثالثًا: البترول محرك الصناعة

إلى جانب الاستغلال الفلاحي الذي شهدته أراضي المنطقة على يد المعمرين وشركاتهم، شكلت أحواز سيدي قاسم مجالاً للتنقيب الفرنسي عن ثروات باطنية محتملة، وذلك قبيل الاستعمار بسنوات عديدة[٣٢]، وما أن خضع المغرب رسميًا للحماية الفرنسية حتى تسارعت التنقيبات في عهد المقيم العام ليوطي بجبل سلفات سنة ١٩١٤، ورغم محدودية الوسائل التقنية وضعف التمويل الكافي، فقد أكدت الدراسات الجيولوجية المبدئية سنة ١٩١٩م على وجود كميات مهمة من النفط بكل من سلفات شرق سيدي قاسم[٣٣]، ثم عين حمرا قرب سوق الأربعاء الغرب سنة ١٩٢٣[٣٤]، قبل أن ينطلق وقت التنقيب الجاد مع حلول سنة ١٩٢٩م تزامنًا مع تأسيس الشركة الشريفة للبترول، بشراكة مع الدولة الفرنسية ممثلة في حكومة الحماية والشركة الفرنسية للبترول وبعض المجموعات الخاصة[٣٥]. ما سمح في مارس ١٩٣٤ بإنتاج خمس مائة ألف لتر من البترول في اليوم؛ وهو ما يوازي خمسون حاوية للبترول، اعتبرته جريدة (Le petit marocain) ثروة حقيقية[٣٦].

أثـارت هـذه الاكتشـافات المتتاليـة أطمـاع السـلطات الاستعمارية وفضول المقيم العام "هنري بونصو" (Henri

Ponsot) الذي زار مدينة سيدي قاسم يوم الجمعة ٩ مارس ١٩٣٤م صحبة شخصيات بارزة، تناول معهم وجبة الغداء بالفندق الكبير للمدينة، قبل الانتقال رفقة المراقب المدني ورئيس مصلحة المناجم إلى الورش رقم ٢٦، أعرب خلالها المقيم العام عن إعجابه بالمستقبل الزاهر الذي ينتظر المنطقة[٣٧].

شجعت هذه المستجدات الطاقية على توسيع المركب الاستعماري بسيدي قاسم ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٦، وتدريجيًا بدأ يعطي استغلال المناطق الثلاث ثماره عندما وصل متوسط الإنتاج السنوي ما بين ٤ و٥ آلاف طن سنة ١٩٣٧، قبل أن يصل ذروته سنة ١٩٤١ بحوالي ٦ آلاف طن في السنة[٣٨]، ساهمت بشكل حاسم في تأمين جزء من الاحتياجات الطاقية للمغرب خلال الحرب العالمية الثانية[٣٩]. غير أن هذه الثروة سرعان ما تم استنزافها بإيقاع متسارع خاصة بعد تركيب مصفاة جديدة سنة ١٩٥٥م، جعلت من الممكن توفير حوالي ١٥٪ من استهلاك البلاد من البنزين، و٢١٪ من استهلاكها من البترول، و١٧٪ من الديزل[٤٠].

موازاة مع ازدهار قطاع المحروقات بالمنطقة شهدت سيدي قاسم تحولات اقتصادية جديدة تتمثل في بروز عدد من الوحدات الصناعية أولاها مصنع الإسمنت الأوربي برأسمال يقدر بـ٤٥٠٠ فرنك، وظف سبعة عمال قارين منذ سنة ١٩٢٤[٤١] إلى جانب معمل للجير والقرميد تابع لأحد الأهالي[٤٢]، في محاولة لتوفير مواد البناء الأساسية التي تحتاجها المدينة الفتية. هذا إلى جانب ظهور سلسلة من الصناعات الغذائية مثل مصنع الحلويات "شوفري" (biscuiterie chaufry) ومصنع لتوفير الثلج لأصحاب المحلات التجارية والحانات، وكذا عدد من مطاحن الحبوب كمطحنة (Robert) ومعاصر للزيتون[٤٣].

وتزامنا مع تطور الحياة الاقتصادية بالمدينة الناشئة تزايد استهلاك الساكنة والمصانع للطاقة، وعلى رأسها الكهرباء، حيث انتقل الاستهلاك خلال التسعة شهور الأولى من سنة ١٩٣٣م من ٣٣٥ ألف كيلو واط في الساعة للتيار المنخفض، و٢٦٧ ألف كيلو واط في الساعة للتيار المرتفع، إلى ٤٦٠ ألف كيلو واط في الساعة للتيار المنخفض، و٣٦١ ألف كيلو واط في الساعة للتيار المرتفع خلال التسعة شهور الأولى سنة ١٩٣٤[٤٤]، ما يؤكد على تزايد الأنشطة الصناعية بالمدينة وتعاظم عدد المنازل العصرية التي تعتمد في إنارتها على الكهرباء، خاصة منازل الأوروبيين. ومع حلول سنة ١٩٤٧ وصل الإنتاج السنوي للكهرباء إلى ١٦ مليار كيلو واط في الساعة، لكنه ظل غير كاف لتلبية الحاجيات الطاقية المتزايدة للمدينة، فتم خلال نفس السنة تجهيز محطة جديدة للكهرباء بمولد ديزل بقوة ٥٢٠٠ حصان اعتمادًا على المحروقات المنطقة، الشيء الذي مكن مضاعفة الإنتاج[٤٥] والاستجابة للدينامية الاقتصادية التي أضحت تعيشها المدينة أواخر سنوات الحماية.

رابعًا: الازدهار السكاني والعمراني

كانت ساكنة سيدي قاسم تتألف في سوادها الأعظم من مغاربة مسلمين ويهود جربًا على حال باقي المراكز المغربية الأخرى قبيل الحماية الفرنسية، لكن بعد سنة ١٩١٢ ستشهد المنطقة تدفقًا واسعًا من قبل المعمرين الفرنسيين وبعض الجنسيات الأوروبية الأخرى، بتشجيع من إدارة الحماية رغبة في تكوين مجتمع أوروبي قادر على التحكم في دواليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فتقاطر على سيدي قاسم عشرات من الأجانب والأمل يحذوهم في تكوين ثروة طائلة يستحيل تحقيقها في أوروبا، وعن ذلك يقول (François Bernard): "مع نزول القوات الفرنسية، شهدت البلاد غزوا تدريجيًا لأصحاب المحلات التجارية والمضاربين والعمال"[٤٦].

لكن الاستقرار الأوروبي بسيدي قاسم ظل بطيئًا جدًا بداية الحماية نظرًا لظروف الحرب العالمية الأولى، ولم ينطلق مسلسل الهجرة بشكل جدي إلا مع مطلع العقد الثاني من الحماية نتيجة توقف عدد من المقاومات المسلحة وتوفر البنى التحتية الأساسية بعدد من المناطق، وهو ما تؤكده مجلة (La géographie) بقولها: "ساهم توفر الأمن وتنوع الفرص التجارية الهامة في جميع المجالات في توافد العديد من المهاجرين... لكن الحرب أوقفت هذا الغزو... وحالما تم الإعلان عن الهدنة تدفق طوفان من الأوروبيين الباحثين عن الثروة"[٤٧].

وبغية تشجيع المزيد من المعمرين في القدوم تم تأسيس أول مدرسة فرنسية مختلطة سنة ١٩١٤م فُتحت في وجه أبناء الجالية، مُقدمة تعليمًا نخبويًا يميز خريجيها عن نظرائهم من المغاربة[٤٨]، كما تميزت هذه المدرسة المستحدثة بهندستها الراقية ومساحتها الواسعة، إذ توفرت على حديقة واسعة تعج بالأشجار المثمرة ونباتات الزينة[٤٩]. مُقدمة إلى جانب الدروس النظرية حصصًا في تعليم الآلة الكاتبة[٥٠] والتربية الموسيقية[٥١] وغيرها من الدروس التكميلية. وصل مجموع تلامذتها أواخر ١٩٣١م إلى حوالي ١٢٠ تلميذا من جنسيات أوروبية مختلفة يتوزعون على الشكل التالي:[٥٢]

الجنسية	فرنسيين		إيطاليين		إسبان		جنسيات أخرى		المجموع	
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
العدد	٤٥	٣٩	٦	١	١٠	١٧	١	١	٥٨	٦٢

شكل التلاميذ الفرنسيون الأغلبية الساحقة من مجموع المتمدرسين بالمدرسة الأوروبية للمدينة بحكم جنسيات آبائهم، لكن ذلك لا ينفي وجود تلاميذ آخرين من أصول إيطالية وإسبانية وغيرها، ما يؤكد احتضان المدينة لأوروبيين من جنسيات متنوعة زمن الحماية.

بالمقابل فقد ضمت سيدي قاسم مدرسة ابتدائية إسلامية واحدة اشتملت في أواخر ١٩٣١ على قسم واحد ومشرفين إثنين عملا على تدريس ٣٦ تلميذًا من جنس الذكور فقط[٥٣]. لكن رغم ذلك فقد بقي المغاربة يشكلون الغالبية الساحقة من سكان سيدي قاسم، إذ وصل عددهم سنة ١٩٢٦م إلى ٥٦٣٩٤ نسمة، وهو رقم غير مسبوق سرعان ما تم تجاوزه السنة الموالية بحوالي ٥٩٨٤١ نسمة، ضمنهم ١٢٤٠ أوروبي[٥٤]. حيث ساهم تطور الوعي بطرق الوقاية وتأسيس بنية تحتية صحية مهمة مع أطقم طبية أجنبية أشهرها الدكتور (Palaska Rodolphe)[٥٥] في زيادة متوسط أمد حياة النساء، وتقلص نسب وفيات الأطفال[٥٦]. وبالتالي تزايد عدد سكان سيدي قاسم من سنة لأخرى، كما يوضح الجدول التالي[٥٧]

السنوات	عدد السكان الأوروبيين	عدد السكان المغاربة
ما بين ١٩١٦و١٩٢٦	٥٠ نسمة في السنة	١٠٠ نسمة في السنة
ما بين ١٩٢٦ و١٩٣١	٣٦ نسمة في السنة	٣٨٨ نسمة في السنة
ما بين ١٩٣١ و١٩٣٦	١٣ نسمة في السنة	٣٥٠ نسمة في السنة
ما بين ١٩٣٦ و١٩٤٧	٧٢ نسمة في السنة	٣٣٨ نسمة في السنة
ما بين ١٩٤٧ و١٩٥٢	١١٦ نسمة في السنة	٥٨٧ نسمة في السنة

يعطينا هذا الجدول فكرة واضحة عن نسبة التزايد الطبيعي بالمنطقة طيلة سنوات الحماية تقريبًا، ويسمح لنا بالخروج بعدة استنتاجات أولها التزايد المضطرد في عدد المغاربة مقارنة مع الأوروبيين، خاصة بعد نهاية العشرينات، وذلك راجع إلى انحصار تفشي الأوبئة بالمنطقة منذ عقود، إضافة إلى تحسن ظروف العيش وتنوع أنشطة السكان الاقتصادية، والتي لم تعدّ حكرًا على حرث الأرض وتربية الماشية، بل امتدت إلى العمل في إحدى الورشات المنتشرة بالمدينة أو مزاولة التجارة التي ازداد رواجها مع توالي السنوات، أما التزايد الأوروبي فقد ظل بطيئا خلال العقدين الأولين للحماية، ولم يعرف ارتفاعا ملحوظا إلا مع مطلع الأربعينيات بعدما شارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها، وهرب الأوروبيين من شبح الدمار الذي شهدته قارتهم، في وقت تزايدت فيه وتيرة الرساميل الأجنبية الوافدة على المغرب في مختلف القطاعات الاقتصادية، ما ساهم في تنوع الأنشطة السكانية كما هو ممثل في الرسمين البيانين التاليين[٥٨]

توزيع المهن الأوروبيين سنة ١٩٥٢

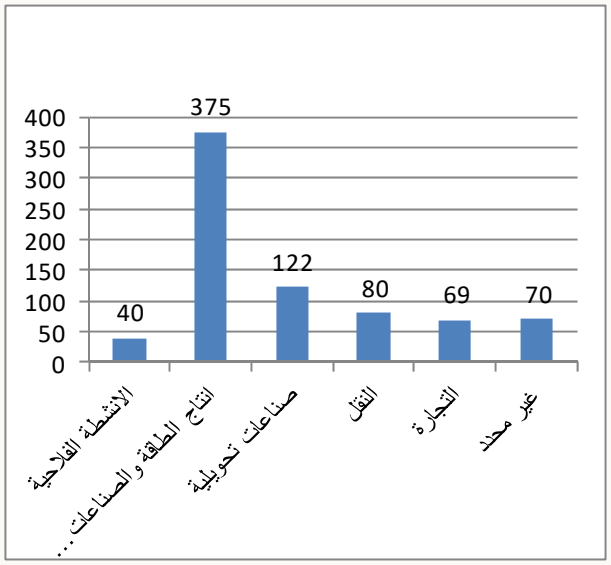

أنشطة المغاربة في المدينة الأوروبية سنة ١٩٥٢

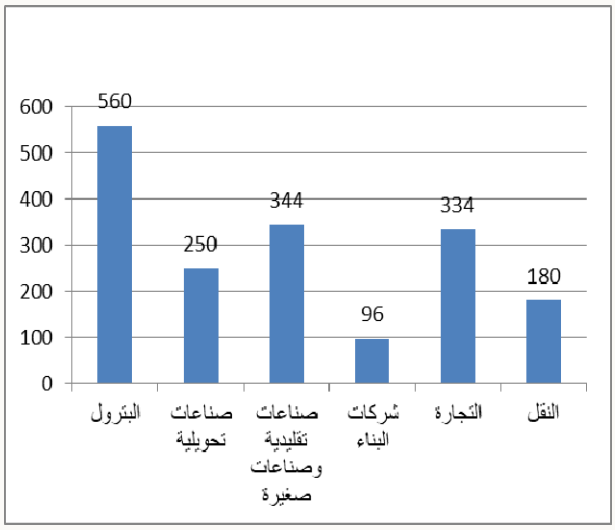

يقدم هذان الرسمان البيانيان فكرة أولية عن مدى تنوع الأنشطة الاقتصادية التي زاولها سكان سيدي قاسم المغاربة والأوروبيون، والتي تنوعت بين قطاع الطاقة بشكل رئيس إلى

جانب التجارة والصناعة بمختلف فروعها مع تخصص المغاربة في مجال الصناعة التقليدية، لكن المثير للانتباه هو تفوق عدد العمال المغاربة بشكل طفيف مقارنة مع الأوروبيين، علمًا بأن أعداد المستقرين بالمدينة من صفوف الأهالي لا يمكن مقارنته بغيرهم من الجنسيات الأخرى طيلة سنوات الحماية، كما هو موضح في الرسم البياني التالي[٥٩] ما يفترض وجود أعداد هائلة من العاطلين المغاربة.

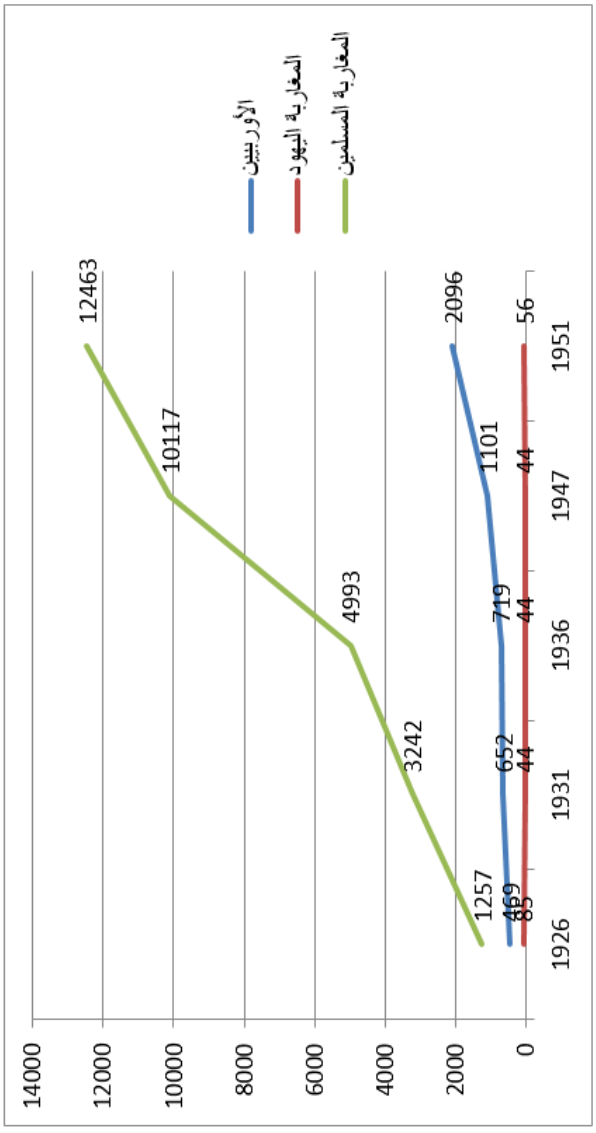

صحيح أن نسبة تواجد الأوروبيين قد شهدت تراجعًا مقارنة مع مجموع السكان مع توالي السنوات؛ حيث انتقلت من ٢١,٥% سنة ١٩٢٦ إلى ١٤,٣% سنة ١٩٥٢ بفعل النسق السريع للولادات في صفوف المغاربة مقارنة مع نظرائهم الأوروبيين، وكذا بفعل توافد أفواج من اليد العاملة المغربية من مختلف جهات المغرب[٦٠]، فإن استقرارهم واحتكاكهم بالمغاربة ترك آثارا واضحة على عاداتهم اليومية، من خلال تقليدهم بشراء واستهلاك المواد العصرية التي كانت حتى وقت قريب حكرا على العرق الابيض من قبيل شراء مولدات الطاقة "طومسون" التي كان يبيعها السيد (Garcia) سنة ١٩٣٤[٦١]، وإقدام بعض القاسميين -على قلتهم- على استخراج رخص السياقة، التي وصل عدد المقدم منها في ربيع سنة ١٩٣٨ بحوالي ١١٦ رخصة[٦٢]، فتزايدت وثيرة حركة السير بعدما ضمت سيدي قاسم سنةٌ ١٩٤٩م ٣٤٠ سيارات الخاصة والسياحية، وأربع حافلات، و٥٩٧ شاحنة، وست شاحنات ذات خزان، وتسع شاحنات كبرى، و١٧ دراجات نارية[٦٣].

كان لهذه الحركية الجديدة نتائج اقتصادية إيجابية، إلى جانب ظهور حوادث سير متكررة، كثيرًا ما يصادفها المتصفح لجرائد الحماية خلال هذه المرحلة، فبسبب عدم التزام السائقين بالقوانين وجهل المارة بها، تعرض سائقو المدينة ومُشاتهم لسلسلة من الحوادث العارضة؛ من قبيل دهس سيارة لسيدة ذات ٤٥ سنة من دوار "سيدي عمور بن غانم" كانت نائمة على قارعة الطريق ولحسن حظها خرجت بإصابات طفيفة بعد نقلها إلى المستشفى الخاص بالأهالي[٦٤]، في حين لقي عجوز مصرعه في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤م بعد سحقه من قبل قطار طنجة فاس على بعد أربعة كلم من سيدي قاسم[٦٥]. وهي حوادث لا تعكس جهل المغاربة بالمخترعات والتقنيات الحديثة، بقدر ما تبين سرعة إيقاع المتغيرات وصعوبة مواكبتها من طرف الأهالي الذين أُقحموا قصرًا في نظام رأسمالي دخيل قائم على الاستغلال، كاسرًا بذلك مسلسل التطور الداخلي المتحكم به.

خَاتِمَةٌ

شهدت سيدي قاسم زمن الحماية الفرنسية تحولات اقتصادية ومجتمعية بنيوية، خاصة بعد اكتشاف البترول الذي حولها من مجال زراعي تقليدي إلى مركب صناعي على غاية من الأهمية. خاصة بعدما أقدمت السلطة الاستعمارية على غرس تجمعات حضرية فرنسية، أثرت بشكل حاسم على طابع المدينة التقليدي وعادات سكانها، ضامنة لهم سبل التفوق الرمزي والمادي باحتكار المعمرين لأهم الاستغلاليات الزراعية والأنشطة الصناعية والتجارية، إلى جانب الحرص على تعليم أبنائهم في مؤسسات خاصة تسمح لهم بمواصلة السيطرة، تاركة للأهالي تعليمًا تقليديًا يجبر أبناءهم على الاستمرار في لعب نفس الأدوار المحدودة وملاحقة سراب توفير القوت اليومي، فانعكس ذلك على المجال الحضري الذي انقسم

تفاضليًا إلى أحياء أوروبية وأخرى أهلية تتباعد فيها مؤشرات السكن اللائق ومرافق العيش الكريم.

فكانت المحصلة تحولات مجالية واقتصادية اجتماعية وسياسية، زعزعت سكون المنطقة، وأقحمت سكانها في بنية اقتصادية قائمة على الاستغلال الاستعماري، وتعزيز روح الفردانية عوض الانتماء للجماعة والقبيلة التي شكلت مصدر فخر واعتزاز للساكنة طيلة قرون مضت.

الملاحق

صورة حفارة البترول في جبل سلفات سنة ١٩٣٤[١٢]

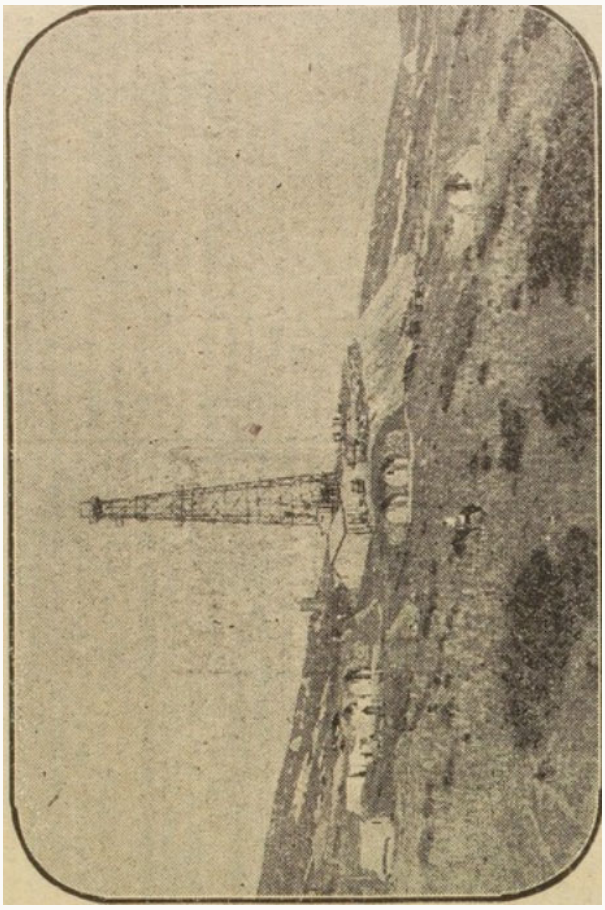

الاحالات المرجعية:

(١) هو قاسم بن أحمد بن عيسى بن عبد الكريم السفياني المعروف بأبي عسرية، لاستعماله يده اليسرى. أخذ الطريقة الجزولية وضمنها الشاذلية والزروقية، ثم ذاعت شهرته وقصده الناس من كل الجهات للأخذ عنه، وإليه تنتسب مدينة سيدي قاسم التي تقع قرب زاويته الشهيرة على ضفة واد الردم، حيث مدفنه وخدامه.
المصطفى البوعناني، قاسم بن أحمد، ضمن **معلمة المغرب**، الجزء ١٩، إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ٢٠٠٤، ص ٦٨٠.

(2) Le Coz Jean, **Le Rharb fellahs et colons. Etude de géographie régionale**, Tome II, 1964, pp 860-861.

(٣) بطبوطي عبد الله صدقي، **منطقة الغرب أي دور في مقاومة الاستعمار الفرنسي؟**، المطبعة السريعة، القنيطرة، ٢٠١٨، ص ٢١.

(٤) أطلق اسم "بوتي جون" (petit jean) كذلك على أحد أكبر شوارع مدينة القنيطرة زمن الاستعمار الفرنسي، وهو شارع "الإمام علي" حاليا.

(5) Le Coz Jean, op.cit, p 861.

(6) **La revue marocaine**, N° 4, 5 mai 1913, p 326.

(7) **Journal officielle de la république française**, 47e année, mardi 9 novembre 1915, N°٣٠٤, p ٨٠٤٦.

(8) **Journal officielle de la république française**, 50e année, N° 298, vendredi 1er novembre 1918, p 9479.

(9) **Journal officielle de la république française**, 48e année, N° 356, dimanche 31 octobre 1916, p 11250.

(10) **Journal officielle de la république française**, 50e année, N° 298, vendredi 1er novembre 1918, p 9479.

(11) **Journal officielle de la république française**, 49e année, N° 218, lundi 13 aout 1917, p 6342.

(12) **Annuaire économique et financier 1924 / Protectorat français au Maroc**, imp. Réunies, Casablanca, 1924, p 241.

(١٣) قدر متوسط مجموع التساقطات بسيدي قاسم سنة ١٩٣١ ب حوالي ٣٦٣,٤ ملم، بعدد أيام ممطرة تقدر ب ٦٥ يوما، فكان مناخ سيدي قاسم يجمع بين الرطوبة والحرارة، ما سمح بزراعة مجموعة من المنتجات التي يصعب إنتاجها في أراضي فرنسا الباردة.
Annuaire de statistique générale du Maroc, année 1931, volume VII, imp. Réunies, Casablanca, 1932, p 11.

(14) **Journal officielle de la république française**, 50e année, N° 202, samedi 26 octobre 1918, p 9298.

(15) **Annuaire de statistique générale du Maroc**, Année 1930, volume VI, imp. Réunies, Casablanca, 1931, pp 215-216.

(16) Sonnier. A, Les Merjas de la plaine du Rharb, in **Bulletin économique du Maroc**, Volume II, N° 8, Avril 1935, p 122.

(17) **Annuaire économique et financier 1917/ Protectorat français au Maroc**, imp. Rapide, Casablanca, 1917, p 238.

(18) **Bulletin officiel**, 7e année, N° 306, 2 septembre 1918, p 842.

(19) **Annuaire économique et financier 1918-1919/ Protectorat français au Maroc**, imp. Rapide, Casablanca, 1919, p 239.
(20) **Bulletin officiel**, op.cit., p 842.
(21) **Annuaire économique et financier 1918-1919**..., op.cit., p 239.
(22) **Annuaire économique et financier 1920-1921/ Protectorat français au Maroc**, imp. Rapide, Casablanca, 1921, p 248.
(23) **Annuaire de statistique générale du Maroc**, Année 1930, volume VI, op.cit., p 217.
(24) **Annuaire économique et financier 1924/ Protectorat français au Maroc**, imp. Réunies, Casablanca,1929, p 245.
(25) **Annuaire statistique/ Ministère du commerce, de l'industrie, des postes et télégraphes**, 43e volume -1927, imprimerie nationale, paris, 1927, p 398.
(26) **Bulletin officiel**, 11e Année, N° 488, 28 février 1922, pp367-368.
(27) **Annuaire économique et financier 1918-1919**..., op.cit., p 233.
(٢٨) **جريدة السعادة**، السنة ٢١، العدد ٢٧٨٨، السبت ٢٨ مارس ١٩٢٥، ص ١.
(29) Le Coz Jean, op. cit., p 667.
(30) Ibidem.
(31) Ibidem.
(٣٢) تعود أولى فترات البحث والتنقيب بنواحي سيدي قاسم إلى سنة ١٨٧٤ بجبل سلفات على يد شركة (Pearson)
Coindreau. R et ch. Penz, **Terres lointaines Le Maroc : Maroc français, Maroc espagnol, Tanger**, société d'édition géographique maritimes et coloniales, paris, 1949, p 204.
(33) Ibidem.
(34) **Le petit marocain**, 22e année, N° 5898, vendredi 09 mars 1934, p 1.
(35) Coindreau. R et ch. Penz, op.cit., p 204.
(36) **Le petit marocain**, op.cit., p 1.
(37) **Le petit marocain**, 22e année, N° 5899, samedi 10 mars 1934, p 1.
(38) Coindreau. R et ch. Penz, op.cit., p 205.
(39) Bouaqurel jacqueline, le pétrole au Maroc, in **cahiers d'outre-mer**, 19e année, N° 73, janvier-mars 1999, p 73.
(40) BESM, volume XVIII, N° 64, mars 1955, 4e trimestre, p 616.
(41) Annuaire économique et financier protectorat française au Maroc, 1924, Casablanca, 1924, p 401
(42) Annuaire économique et financier protectorat française au Maroc, 1924, Casablanca, 1924, p 409
(٤٣) وضاح حميد، **التاريخ الاستعماري لسيدي قاسم: كيف وفرت بوتي جون جوا من التعايش بين القاسميين والمعمرين اليهود**.
www.molahidjihaoui.com/2016/01/12
(44) **Bulletin économique et social du Maroc**, volume II, N° 9, juillet 1935, p 34.
(45) **Maroc 1950**, édition Fontana, Casablanca, 1950, p 24.

(46) Bernard François, **Le Maroc économique et agricole**, éditeur Georges Masson, 1917, p 188.
(47) **Bulletin de la société de géographie**, publier par le baron hulot et Charles Rabort, tome 41, janvier 1924, éditeur société de géographie, Paris, p 37.
(٤٨) ديمس جيمس جون، **حركة المدارس الحرة بالمغرب (١٩١٩-١٩٧٠)**، ترجمة السعيد المعتصم، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص ٢٣.
(49) **Bulletin de l'enseignement public au Maroc**, 11e année, N° 62, novembre- décembre 1924, pp 67-68
(50) **Bulletin de l'enseignement public au Maroc**, ١٣e année, N° ٧٥, mai- juin- juillet, p 108
(51) **Bulletin de l'enseignement public au Maroc,** 11e année, N° 58, avril, p 233.
(52) **Annuaire de statistique générale du Maroc**, année 1931, op.cit., p 77.
(53) Ibid, p ٩٢.
(54) **Bulletin de l'enseignement public au Maroc**, volume II, N° 9, juillet 1935, p 191.
(55) **Annuaire des fonctionnaires et de l'armée: tout le Protectorat de la République française au Maroc**, Casablanca, 1937, p 132.
(56) Noin Daniel, La population du Maroc, in **L'information géographique**, Volume 26, N° 1, 1926, p 2.
(57) Le Coz Jean, op.cit., p 869.
(58) Ibid, p 862.
(59) Ibid, p 869
(٦٠) شكل الشراردة سنة ١٩٥٢م نصف ساكنة مدينة سيدي قاسم، في حين مثل النازحون من المناطق المجاورة مثل سفيان وبني مالك وبني أحسن ووزان وزمور ٢٠% من الساكنة، ونفس النسبة تقريبا مثلها المنحدرون من المناطق الجنوبية كالحوز والصحراء وسوس وشياظمة وفكيك، أما بقية المغاربة القاطنين بالمدينة فتعود أصولهم إلى بعض المدن التقليدية كفاس ومكناس والرباط وسلا ووجدة.
Le Coz Jean, op.cit., p.869.
(61) **Le petit marocain**, 22e année, N° 5701, vendredi 30 novembre 1934, p.4.
(62) **Bulletin économique et social du Maroc**, volume V, N° 22, octobre 1938, p. 309.
(63) **Bulletin économique et social du Maroc**, volume XI, N° 40, octobre 1949, p.168.
(64) **Le petit marocain**, 22e année, N° 5638, samedi 28 juillet 1934, p.4.
(65) **Le petit marocain**, 22e année, N° 5881, mardi 20 février 1934, p.2.
(66) **Le petit marocain**, 22e année, N° 5898, vendredi 09 mars 1934, p 1.